* .. تكمن أهمية عمل السلطة المحلية في تسهيل معاملات المواطنين والقضاء على المركزية إلا أن بعض مجالسها ما تزال حتى الآن لا تمتلك الإمكانيات والصلاحيات التي تمكنها القيام بعملها على أكمل وجه.

تحقيق/مفيد درهم

السلطة المحلية .. بين سندان الموارد ومطرقة تداخل القوانين

* يؤكد أدهم عبدالله النعماني – رئيس المجلس المحلي بمديرية معين في أمانة العاصمة على أن إمكانيات مكاتب المجلس شحيحة خصوصاً إمكانيات المكاتب ادصلخدمية والإيرادية مما أنعكس سلبا على أدائه المتواضع .. ويضيف النعماني: (يوجد في بلادنا (٦٨) قانونا تتعارض مع قانون السلطة المحلية من أجل ذلك اجتمعنا بعدد من أعضاء مجلس النواب ودعونا المجلس عبرهم إلي إعادة النظر بذلك وندعوه للمرة الثانية عبركم من أجل إعطاء السلطة المحلية صلاحيات كافية وواسعة في تحصيل الموارد وتسهيل الخدمات للمواطنين.

* ويقول بندر محمد باعشر أمين عام المجلس المحلي بمديرية حريضة بمحافظة حضرموت: أبرز الاحتياجات للمجلس في الجانب الإداري تتمثل في بناء مجمع حكومي ونتيجة لكثرة المهام الموكلة على المجالس المحلية ولحداثة التجربة لا ننكر وجود بعض الاخفاقات وذلك بسبب عدم تنفيذ دورات لأعضاء الهيئات الإدارية والمجلس المحلي.

ويضيف باعشر: رغم شحة الإمكانيات وقلة الكادر في المكاتب التنفيذية للمجلس إلا أنها تعمل على تنفيذ المهام وفقا للنظام والقانون وتعمل على تقديم الخدمات للمواطنين وتعمل هذه المكاتب وفق سياسات المجلس المحلي بالمديرية والذي بدوره يقوم بمهامه الإشرافية والرقابية عليها.

* ويتمنى محمد المهدي – رئيس قسم المرافق بمديرية معين بأمانة العاصمة من الجهات المعنية دعم السلطة المحلية بالإمكانيات التي تساعدها على تقديم خدماتها والقيام بواجبها على أكمل وجه.

* في أحدث استطلاع للرأي في أوساط أعضاء المجالس المحلية نفذه المركز اليمني لقياس الرأي العام بهدف الحصول على رؤية كاملة لتجربة المحليات وانتخاباتها في اليمن بين هذا الاستطلاع أن (٠٩٪) من المستطلعين يعتبرون المجالس المحلية بتكويناتها الحالية مفيدة لليمن (٧٢٪) يؤيدونها إلى حد ما.

وأوضح الاستطلاع أن (٠٩٪) من الناس الذين استطلعنا آراءهم من (٠٥٤) عضوا في المجالس المحلية بأمانة العاصمة ومحافظات عدن ، تعز ، حضرموت ، ذمار ، عمران اعتبروا المجالس المحلية بشكل عام مفيدة لليمن وتسهم في معالجة المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن.

وعن المعوقات التي تواجه المجالس المحلية في أدائها لمهامها اعتبر (٨٧,٤٪) أن شحة المخصصات المرصودة للمجالس المحلية تعد أبرز المعوقات، فيما اعتبر ما نسبته (٨٣,٧٪) تدني المكافآت المخصصة للأعضاء من أهم المعوقات وعدم فهم السلطة التنفيذية لمفهوم العمل التطوعي وتوفير الإمكانيات لتسهيل هذا العمل، في حين رأى ما نسبته (٧٧٪) أن احتكار المهام والقرارات الرئيسية بالسلطات التنفيذية تأتي في مقدمة العوائق التي تحول دون قيام المجالس المحلية بمهامها ، بينما رأى ٦٣,٥٪ من الناس عدم وجود آلية رقابة على أداء الأجهزة التنفيذية، ٤٩,٨٪ عدم وضوح دور المجالس المحلية بالنسبة للأعضاء ، (٤٤,٣٪) ضعف العلاقة بين المواطنين ومجالسهم ، (٣٩,١٪) عدم انتظام الاجتماعات للمجالس معوقات إضافة لأداء المجالس المحلية.

وأشار الاستطلاع إلى أن (٣٧٪) اعتبروا تجاهل الأجهزة التنفيذية لقرارات المجالس المحلية من المعوقات الهامة، في حين رأى (٦٧,٨٪) أن من ضمن المعوقات عدم عدالة توزيع المشاريع الاستثمارية المركزية ، (٧١,٦٪) عدم وجود سلطة للمحليات.

(٦٥,٥٪) اعتبروا انعدام المساءلة والمحاسبة لرؤساء الأجهزة التنفيذية من معوقات عمل المجالس المحلية.

وقال الاستطلاع أن هناك (٤٩,٨٪) من المبحوثين يعتقدون بوجود إزدواجية بين المحلية والتنفيذية ، (٢٥,٧٪) قالوا أن المسؤولين التنفيذيين على وعي كامل باختصاصات المحليات.

وأكدت الآراء التي شملها الاستطلاع حاجة المحليات للتطوير بنسبة (٨٣,٧٪) ، ونفس النسبة أيضا أيدوا انتخاب محافظي المحافظات فيما استحسن (٦٦,٧٪) فكرة انتخاب وكيل المحافظة.

* وعن واقع المجالس المحلية الملموس قال الاستطلاع إن (٧٦,٢٪) يدركون مشاكل مناطقهم من حيث الخدمات الاجتماعية وأن (٢٨,٣٪) قالوا أن المواطنين يلجأون إليهم لحل مشاكلهم فيما قال (٢٤٪) أنهم يعتقدون أن المواطنين يعرفون دور المجالس المحلية.

ولعل من المهم في ظل ما تواجهه السلطة المحلية من معوقات الإشارة إلى ما خرجت به لجنة الشؤون القانونية والدستورية بمجالس النواب في تقرير حديث لها حيث أوضحت أن هناك (٢١) قانونا تتعارض أحكامها مع قانون السلطة المحلية رقم (٤) الصادر سنة ٢٠٠٠م ومنها حسب ذكر التقرير قوانين المناقصات والمزايدات وقانون الخدمة المدنية والزكاة والتخطيط الحضري والصحافة والمطبوعات والحق الفكري ، وكذا قوانين الجمعيات التعاونية وقانون حماية البيئة ومحو الأمية وصولا إلى قانون المعلم الملغي بقانون الوظائف والأجور.

وكشفت نتائج برنامج التفتيش الميداني على أعمال المجالس المحلية وهيئاتها الإدارية في بعض المحافظات عن وجود اختلالات في أداء بعض المجالس المحلية ، سواء فيما يخص تحصيل الموارد واتباع الإجراءات النظامية عند تنفيذ المشاريع والخطط والموازنات أو الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ورغم هذه الاختلالات إلا أن التقارير التقييمية للمجالس المحلية والصادرة عن وزارة الإدارة المحلية توضح بأن المجالس المحلية تمكنت من التغلب على العديد من العصوبات التي كانت تقف عائقا أمام ممارسة مهامها الرقابية والإشرافية.

استطلاع: 87.4% يرون أن شحة المخصصات المرصودة للمجالس من أهم معوقات عملها